كلية التجارة

قسم الإقتصـــاد

تقييم خطة البنك المركزي المصري في تحسين أداء الجهاز المصرفي خلال الفترة **2000 – 2008**

"دراســـة مقارنـــــة"

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد

إعداد

الباحثة/ رانيا عبد الحليم رضا عبد العال

تحت إشراف

أ.د/ عبد المنعم راضى
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة- جامعة عين شمس

أ.د/ إبراهيم نصار سالمان
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة- جامعة عين شمس

1432هـ- 2011م

سورة طه (114)

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

رسالة دكتوراه

اسم الباحثة رانيا عبد الحليم رضا عبد العال

عنوان الرسالة خطة البنك المركزي لتطوير الجهاز المصرفي المصري (محاورها- إنعكاساتها على آداء الجهاز المصرفى) خلال الفترة 2000 -2008 "دراسة مقارنة"

الدرجة العلمية دكتور اه الفلسفة فى الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم راضى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

(مشرفاً ورئيساً)

الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فهمي أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر

(عضوا)

الأستاذ الدكتور/أحمد فؤاد مندور أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس

ووكيل الكلية لشئون المجتمع والبيئة

(عضوا)

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصار سالمان أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة – جامعة عين شمس

(مشرفا بالإشتراك)

تاريخ المناقشة

/ /2011

الدراسات العليا:

أجيزت الرسالة بتاريخ
/ / 2011

موافقة مجلس الكلية
/ / 2011

ختم الإجازة
/ /
2011

موافقة مجلس الجامعة
/
2011 /

كلية التجارة
قسم الاقتصاد

صفحة العنوان

اسم الباحثة : رانيا عبد الحليم رضا عبد العال

الدرجة العلمية : دكتوراه الفلسفة

القسم : الاقتصاد

الكلية : التجارة

الجامعة : عين شمس

سنة التخرج : 1994

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله العلي العظيم علي هدايتي لحب العلم ، كما أحمده سبحانه وتعالي علي منحي الصبو والمثابر ه لإنجاز هذه الرسالة.

كما أخص بالشكر والتقدير والإحترام **للأستاذ الدكتور / عبدالمنعم راضي** المعلم الفاضل الذي طالما نهلنا من بحر علمه، والذي حفر بحبه لعلم الإقتصاد، وتواضعه مع الطلبه بالجامعة إسمه في قلوبنا وعقولنا، وسنظل ندين له بالفضل والولاء لأجيال قادمة، فأسلوبه الشيق البسيط كان سبباً أساسياً لإرتباطي بعلم الإقتصاد منذ دخولي الي الجامعة وحتي الآن .

وإني أنتهز هذه الفرصه لأتقدم بأسمي آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلي أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصار سالمان** لتفضل سيادته بالإشراف علي إعداد هذه الرسالة، والذي لم يتواني لحظة عن توجيه النصح والإرشاد لي طوال فترة إعدادها، وكانت مساندته لي وثقته بي بمثابة قوة دافعة لي دوماً لمواجهة أية صعاب، فقلما يجتمع في شخص واحد غزارة العلم ونفاذ البصيرة ودماثة الخلق، جزاه الله عني وعن من يساعدهم في البحث العلمي خير الجزاء.

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور / صلاح الديـن فهمـي** للتفضل بالموافقة علي المشاركة في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة والذي أعطي للباحث بموافقته فرصة الإستفاده من علمه الوفير وخبرته الإقتصادية الواسعة .

كما أتقدم بالشكر والإمتنان **للأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور** لما قدمه من ملاحظات قيمة علي خطة البحث أثناء التقدم للتسجيل والذي ظللنا برعايته العلمية فكان نموذجاً يحتذي به سواء أكاديمياً أو مهنياً .

كذلك لابد في هذا المجال أن أتوجه بالشكر إلي كل العاملين بمكتبة المعهد المصرفي علي ما يقدموه من دعم للباحثين.

كما أتوجه بالشكر والإمتنان لأبي وأمي وأسرتي وزوجي و أولادي (ندي مصطفي) والذين تحملوا الكثير من العناء طوال فترة إعداد الرسالة .

وأخيراً أتقدم بالشكر والإمتنان لكل من ساعدني علي إنجاز هذه الرسالة والذي لم يتسع المجال لذكرهم، ولزملائي في قسم الإقتصاد والذين نمثل معناً نموذجاً لمن جمعهم حب العلم، ولرؤسائي وزملائي بالعمل متمنية لهم جميعاً دوام التوفيق والنجاح.

والله ولي التوفيق

إهـــداء

إلى رمز الحكمة والتفانى والعطاء

أبى وأمى الغاليين

وإلى زوجى

وإلى أخى

وإلى أبنائى

داعية من الله عز وجل أن ينعم علينا بالصحة والأمان

Faculty of Commerce

Departement of Economics

Evaluation of the C.B.E plan for developing the performance of the Egyptian banking sector - during the period 2000-2008

"A Comparative Study"

Thesis

Submitted To Ph.D. Degree
In Economics Department
Faculty Of Commerce

By
Rania Abdel Halim Reda Abdel Aal

Under the Supervision of

Prof. Dr.
Abdel Moneim Rady
Professor of Economics
Faculty of Commerce
Ain Shams University

Prof. Dr.
Ibrahim Nassar Salman
Assistant Professor of Economics
Faculty of Commerce
Ain Shams University

2011

ملخص الرسالة

موضوع الرسالة هو " خطة البنك المركزي لتطوير الجهاز المصرفي المصري (محاورها – إنعكاساتها علي أداء الجهاز المصرفي) خلال الفترة 2000 2008 – دراسة مقارنة.

قسمت الرسالة إلي ثلاثة أبواب ، كل باب ينقسم إلي فصلين ، بالنسبة للباب الأول خصص لدراسة التطورات المالية والمصرفية المعاصرة وإنعكاساتها علي أداء القطاع المصرفي بالدول النامية، وينقسم هذا الباب إلي فصلين، الفصل الأول يدرس تحرير الأسواق المالية والنقدية و أثرها علي القطاع المصرفي بالدول النامية عامة والدول العربية بوجه خاص، وينقسم هذا الفصل إلي مبحثين، المبحث الأول يتناول دواعي تحرير القطاع المالي في ظل المستجدات الدولية وأثر هذه التحولات والمستجدات علي العمل المصرفي، كما يستعرض تجارب بعض الدول العربية في تحرير الخدمات المصرفية، أما المبحث الثاني فيهتم بإنعكاس المستجدات الدولية علي اداء البنوك المركزية وإتجاها نحو الإدارة النقدية غير المباشرة ، واهتمام البنوك المركزية بتنمية الصيرفة الإلكترونية، والإتجاهات الحديثة للفصل بين رسم السياسة النقدية وبين تنفيها وكذلك الرقابة علي الجهاز المصرفي، وإدارة الدين العام.

أما الفصل الثاني فيستعرض الرقابة المصرفية للبنوك المركزية في ظل هذه التحولات ومعايير لجنة بازل، وينقسم إلي مبحثين، يتناول المبحث الأول الرقابة المصرفية ومعايير لجنة بازل لتطويرها، وتعريف مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة ، وكذلك الركائز والمقومات اللازمة لرقابة مصرفية فعالة ، كما يستعرض دعائم بازل II وأساليب إحتساب الحد الأدني لرأس المال تجاه المخاطر ، أما المبحث الثاني فيتناول آثار تطبيق بازل II علي الجهاز المصرفي بالدول النامية عامة و العربية خاصة.

بينما خصص الباب الثاني لإستعراض تجارب بعض دول جنوب شرق آسيا لإصلاح الجهاز المصرفي ، وتم إختيار تجربتي كوريا الجنوبية وإندونيسيا نظراً لأن هاتين الدولتين بدأتا عملية التنمية الإقتصادية مع مصر تقريباً، كما أنه ظهرت الحاجة لتطوير وإصلاح الجهاز المصرفي بيهما بعد مواجهته مشاكل مقاربة لتلك التي واجهت الجهاز المصرفي المصري، وقد روعي الإختلاف بين تلك التجربتين، فبينما كانت تجربة كوريا الجنوبية نموذجاً ناجحاً نظراً لجدية الحكومة الكورية في الإصلاح، نجد أن التجربة الإندونيسية لم تحظي بنفس القدر من النجاح في بدايتها نظراً لعوامل عدم الإستقرار التي سادت البلاد حينذاك، فإستعرض الفصل الأول تجربة كوريا الجنوبية من خلال مبحثين المبحث الأول تناول الأزمة المالية الآسيوية وإنعكاساتها علي الإقتصاد والجهاز المصرفي الكوري، ومظاهر وأسباب هذه الأزمة، كذلك يستعرض الإجراءات التي إتخذتها كوريا الجنوبية لإحتواء الأزمة، بينما يركزالمبحث الثاني علي إعادة هيكلة القطاع المصرفي الكوري مع أخذ تجربة بنك سيول كنموذج علي إعادة الهيكلة ، وأسباب تعرضه لأزمه مالية والجهود الحكومية لإنقاذه، كما يستعرض هذا المبحث أداء الجهاز المصرفي الكوري بعد إعادة هيكلته والدروس المستفاده، أما الفصل الثاني فيستعرض تجربة إندونيسيا، وينقسم لمبحثين، المبحث الأول مظاهر وأسباب الأزمة الإقتصادية في إندونيسيا، وأسباب ضعف الجهاز المصرفي الإندونيسي، والإجراءات التي إتخذتها إندونيسيا لإحتواء تلك الأزمة، أما المبحث الثاني فيتناول خطة إعادة هيكلة القطاع المصرفي الإندونيسيي وفشلها في البداية ثم نجاحها بعد ذلك والدروس المستفادة من هذه التجربة.

خصص الباب الثالث بالدراسة لإستعراض خطة البنك المركز ي لتطوير الجهازالمصرفي المصري وإنعكاساتها علي مؤشرات أداء القطاع المصرفي، وقسم هذا الباب إلي فصلين، الفصل الأول فسم لثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول المحاور الأربعة للمرحلة الأولي لهذه الخطة (الإندماج والإستحواذ والخصخصة، إعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً ، علاج مشكلة الديون المتعثرة ، تطوير قطاع الرقابة

والإشراف بالبنك المركزي) والتي بدأت من 2004وحتي 2008 ، كما يتناول المبحث الثاني محاور المرحلة الثانية لهذه الخطة (تطوير السياسة النقدية، تطوير الأسواق المالية ، تطوير قدرات الجهاز المصرفي المصري ، محور تطوير قدرات البنك المركزي المصري) كما يتناول المبحث الثالث الأزمة المالية العالمية وأسبابها و الإجرءات التي إتخذتها الدولة لمواجهة الأزمة، وكذلك إنعكاساتها علي أداء القطاع المصرفي المصري، أما الفصل الثاني فينقسم لمبحثين يتم فيهما إستخدام بعض المؤشرات المصرفية (هيكل الجهاز المصرفي والكثافة المصرفية، الودائع المصرفية والتمويل المصرفي، معيار كفاية رأس المال، هيكل الأصول ومعيار جودة الأصول، الربحية، نسبتي السيولة والإحتياطي القانوني) للمقارنة بين أداء القطاع المصرفي قبل وبعد تطبيق المرحلة الأولي للخطة، مع التركيز علي أداء البنوك العامة، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

1. عاني القطاع المصرفي المصري من بعض أوجه القصور التي أضعفت أداؤه كوسيط مالي، منها تر اكم الديون المتعثره، ضعف الإعتماد علي التكنولوجيا المتقدمة ، تجزئة النشاط المصرفي، سوء الموقف المالي لبنوك القطاع العام.
2. أدي تطبيق المرحلة الأولي من خطة الإصلاح المصرفي إلي العديد من التطورات الهامة بالقطاع المصرفي المصري، منها:

أ- التحول من نظام خاضع لهيمنة الدولة إلي نظام مملوكاً في غالبيته للقطاع الخاص، ومنفتحاً في مجالات المنافسة.

ب- تم خصخصة رابع أكبر بنك مملوك للدولة وهو بنك الإسكندرية ، كما تمت العديد من عمليات الدمج أدت لتقلص عدد البنوك والتوسع في القاعدة المالية لها.

ج- تصفية 94% من الأسهم المملوكة للدولة في بنوك مشتركة.

- إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية والمؤسسية للبنوك المتبقية المملوكة للدولة في أربعة مجالات حيوية (الموارد البشرية، التطوير، إدارة المخاطر، وتكنولوجيا المعلومات) .

- تسوية ما يزيد عن90%من القروض المتعثرة، وإبرام تسويات جماعية مع كبار وصغار العملاء غير المنتظمين.

- زيادة إستثمارات البنوك العالميةالمتواجدة في السوق المصرفية المصرية أهمها مجموعات سوسيتيه جنرال وكريدي أجريكول وباريبا الفرنسية، وباركليز وHSBC الإنجليزية، ودخول مؤسسات مالية جديدة لأول مرة مثل بيريوس اليوناني وبلوم وعودة اللبنانيين، ومجموعة سان باولو الإيطالية.

وأدت الإصلاحات إلي تعزيز كبير و ملموس للمراكز المالية للبنوك ،وهو ما إتضح بصورة مؤكدة في مرونة النظام المصرفي تجاة الأزمة العالمية، وتحسن العائدات علي رؤوس الأموال والأصول، وتأسيساً علي ما سبق فقد تم التوصية بإطار عام لتحفيز الكفاءة التنافسية للجهاز المصرفي المصري ولمساندة خطة البنك المركزي لتطوير الجهاز المصرفي يتضمن هذا الإطار عدة مجالات منها : تطوير الإطار التشريعي، التطوير المؤسسي للبنوك، صقل الكوادر البشرية، وتهيئة المناخ العام لتحقيقي الكفاءة في الأداء.

مستخلص الرسالة

رانيا عبد الحليم رضا عبد العال، خطة البنك المركزي لتطوير الجهاز المصرفي المصري (محاورها ، وإنعكاساتها علي أداء الجهاز المصرفي خلال الفترة 2000 2008) دراسة مقارنة، دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الإقتصاد ، 2010.

تهدف الدراسة إلي إستعراض مراحل خطة البنك المركزي لتطوير أداء القطاع المصرفي المصري ، وإستعراض محاورها ، وإنعكاساتها علي أداء القطاع المصرفي المصري .

وتستخدم الباحثة كلا من الإطار النظري و الإطار التحليلي ، فمن خلال الإطار النظري تمت دراسة بعض الدراسات التحليلية لبعض الإقتصاديين حول أثر التطورات الإقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة علي الجهاز المصرفي بصفة عامة، والبنوك المركزية بصفة خاصة، أما الإطار التحليلي فقد تمت دراسة بعض نماذج علميات إعادة هيكلة القطاع المصرفي لدولتي المقارنة (كوريا الجنوبية ، إندونيسيا) ، كما إستعراض خطة البنك المركزي لتطوير أداء القطاع المصرفي المصري ومقارنة أداء القطاع المصرفي المصري قبل وبعد تطبيق المرحلة الأولي من هذه الخطة بإستخدام بعض المؤشرات المالية.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	أ و
الباب الأول التطورات المالية والمصرفية المعاصرة وإنعكاساتها على أداء القطاع المصرفي بالدول النامية	
الفصل الأول: تحرير الأسواق المالية والنقدية	1
المبحث الأول: دواعي تحرير القطاع المالي في ظل المستجدات الدولية	2
أولاً: دواعي تحرير القطاع المالي	2
ثانياً: أثر التحولات والمستجدات العالمية علي العمل المصرفي	5
ثالثاً: تجارب بعض الدول العربية في تحرير الخدمات المصرفية	12
المبحث الثاني : إنعكاس المستجدات الإقتصادية علي أداء الجهاز المصرفي	16
أولاً : الإتجاه نحو الإدارة النقدية غير المباشرة	16
ثانياً : تنمية الصيرفة الإلكترونية والرقابة عليها	19
ثالثاً: الفصل بين رسم السياسة النقدية وتنفيذها ، والرقابة علي الجهاز المصرفي، وإدارة الدين العام	23
الفصل الثاني: الرقابة المصرفية للبنوك المركزية في ظل التحولات العالمية	26
المبحث الأول : الرقابة المصرفية ومعايير لجنة بازل لتطويرها	26
أولاً : مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة	26
ثانياً : الركائز و المقومات اللازمة لرقابة مصرفية فعالة	27
ثالثاً : دعائم بازل II وأساليب إحتساب الحد الأدني لرأس المال تجاه المخاطر	30
المبحث الثاني : آثار تطبيق بازل II علي الجهاز المصرفي بالدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة	38
أولاً : الإطار الجديد للجنة بازل والآراء المعارضة له	38
ثانياً : دعائم إتفاق بازل II وظروف البلدان النامية	40
ثالثاً : الصناعة المصرفية العربية وتحديات إتفاقية بازل II	43
الباب الثاني تجارب بعض دول جنوب شرق آسيا لإصلاح الجهاز المصرفي	
الفصل الأول : تجربة كوريا الجنوبية	48
المبحث الأول : الأزمة المالية الآسيوية و إنعكاساتها علي الإقتصاد والجهاز المصرفي الكوري	49
أولاً : الأزمة الإقتصادية بدول جنوب شرق آسيا	49
ثانياً: مظاهر و أسباب الأزمة الإقتصادية في كوريا الجنوبية	53
ثالثاً : الإجراءات التي إتخذتها كوريا الجنوبية لإحتواء الأزمة	57
المبحث الثاني : إعادة هيكلة القطاع المصرفي الكوري (تجربة بنك سيول)	60
أولاً : إعادة هيكلة القطاع المصرفي الكوري	60
ثانياً : أسباب تعرض بنك سيول لأزمة مالية و الجهود الحكومة لإنقاذه	62

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثاً : أداء الجهاز المصرفي الكوري بعد إعادة الهيكلة و الدروس المستفادة	75
الفصل الثاني : تجربة إندونسيا	78
المبحث الأول: الأزمة الآسيوية وإنعكاساتها علي الإقتصاد والجهاز المصرفي الإندونيسي	78
أولاً : مظاهر و أسباب الأزمة الإقتصادية في إندونيسيا	78
ثانياً: أسباب ضعف الجهاز المصرفي الإندونيسي	81
ثالثاً : الإجراءات التي إتخذتها إندونيسيا لإحتواء الأزمة	88
المبحث الثاني: إعادة هيكلة القطاع المصرفي الإندونيسي	90
أولاً: فشل خطة الأولي لإعادة هيكلة القطاع المصرفي	90
ثانياً: الخطة الثانية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي	99
ثالثاً: الجهاز المصرفي بعد إعادة الهيكلة والدروس المستفادة	105
الباب الثالث خطة البنك المركزي لتطوير الجهاز المصرفي المصري وإنعكاساتها على مؤشرات أداء القطاع المصرفي	
الفصل الأول: مراحل خطة البنك المركزي لتطويرأداء القطاع المصرفي المصري	110
المبحث الأول : محاور المرحلة الأولي لخطة البنك المركزي لتطوير أداء القطاع المصرفي المصري (2004 2008)	110
أولاً : محور الإندماج والإستحواذ والخصخصة	111
ثانياً : محور إعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً	118
ثالثاً : محور مشكلة الديون المصرفية المتعثرة	122
رابعاً : محور تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي	138
المبحث الثاني : محاور المرحلة الثانية لخطة البنك المركزي لتطوير أداء القطاع المصرفي المصري (2009 2011)	140
أولاً : محور تطوير السياسة النقدية	140
ثانياً : محور تطوير الأسواق المالية	141
ثالثاً : محور تطوير قدرات الجهاز المصرفي المصري	142
رابعاً : محور تطوير قدرات البنك المركزي المصري	144
المبحث الثالث :الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها علي أداء القطاع المصرفي المصري	145
أولا :أسباب الأزمة	145
ثانياً : الإجراءات التي إتخذتها الدولة لمواجهة الأزمة المالية .	151
ثالثاً : اثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري.	152
الفصل الثاني : مقارنة بين مؤشرات أداء القطاع المصرفي المصري خلال الفترة (2000 2009)	158
المبحث الاول: مؤشرات أداء البنوك قبل خطة تطوير القطاع المصرفي (2000 2004)	158
اولاً : هيكل الجهاز المصرفي و الكثافة المصرفية	159